المحور 01/ المحاضرة الثانية/ المؤسسات الاجتماعية وعلم اجتماع المؤسسات

أولا/ موجز حول النشأة التاريخية للمؤسسات الاجتماعية وتطورها:

لم يعرف الإنسان والمجتمع البشري ولم ينشئ المؤسسات الاجتماعية التي نعرفها اليوم دفعة واحدة، بل نشأ الكثير من المؤسسات الاجتماعية نتيجة لحاجات اجتماعية وجدت في ظروف معينة ثم نَمَتْ واستمرت وتطورت عبر مراحل زمنية مختلفة.

تشير الكثير من المعطيات المتوفرة **إلى أن الأسرة والعائلة كانت أول مؤسسة اجتماعية عرفتها البشرية**، حيث نشأت البشرية كلها من تلك الأسرة التي تكونت في البداية من آدم وحواء، الذين كانا مزودين أيضا بمجموعة من القواعد الدينية(السماوية) التي تتأسس عليها الأسرة التي سيُكَوّنَانها وتتأسس عليها أيضا – فيما بعد– حياة اجتماعية لهما ولذريتهما من بعد، وقد كانت تلك القواعد هي الأصول الأولى لتكوين مجموعات من التأسيسات الاجتماعية التي جاءت فيما بعد في مجالات اجتماعية مختلفة (تنظيم علاقات التعايش البشري، تنظيم الشؤون الحياتية في مجالات الحياة الاقتصادية والعقائدية والتعبدية والطقوسية ...)، وهي القواعد التي لم تبقى ثابتة على حالة واحدة، حيث كانت عرضة للتغيير والتطوير سواء عن طريق الوحي السماوي أو عن طريق الخبرة الحياتية البشرية في التعامل الظروف المختلفة ... أو عن طريق التحريفات الدينية للوحي والأديان التي أوجدها البشر في عصور وأماكن مختلفة، وكانت كلها تتراكم في كثير من الأحيان لتشكل جزء من خبرة اجتماعية تتأسس عليها الممارسات والتكوينات الاجتماعية التي تلبي حاجات اجتماعية مختلفة في مجال العمل والنشاط الاقتصادي والسياسي ... وفي مجال العلاقات الاجتماعية اليومية عامة.

من جانب آخر ووفقا لما يشير إليه دارسوا التاريخ، فإن الإنسان وخلال تاريخه الاجتماعي الطويل مر بمراحل وحقب زمنية مختلفة، بدأها بالحقبة التي كان فيها يجمع غذاءه فقط (مجتمع الجمع والصيد)، وبمستوى معين تعتبر هذه الفترة فترة عدم استقرار، حيث عاش الإنسان حالة انتقال وترحال مستمر بحثا عن الغذاء، بما لم يكن يسمح بتأسيس كيانات اجتماعية مستقرة، ومُهَيْكَلَة باستثناء المؤسسات الأولية الأسرة والقبيلة؛ وما يرتبط بروابط القرابة الدموية على المستوى الأصغر، وما أشرنا إليه قبل قليل حول القواعد والمعايير التي كانت تتأسس عليها تلك الحياة الاجتماعية في جوانبها المختلفة.

لكن بعد اكتشافه للزراعة عرف الإنسان حياة الاستقرار في مجال جغرافي محدد؛ ومع الاستقرار بدأت الحياة الاجتماعية تعرف مجالا تأسيسيا جديدا ليس بالضرورة منفصل عن القواعد التأسيسية السابقة المشار إليها، لكنه مختلف من حيث الميل إلى تجسيد ما يُلائم ظروف الاستقرار، وظروف اجتماع أكبر عدد من البشر في مكان واحد، وأيضا ظروف الحاجات الجديدة المنبثقة عن حياة الاستقرار، والحاجة إلى إشباع متطلبات هذا الاستقرار الذي أوجد ظروفا لم يكن مجتمع جمع الغذاء والتقاطه يعرفها. خاصة مع نشوء التجمعات المدينية (الحياة في المدن) التي في ظلها وُجدت قواعد تؤسس لعلاقات اجتماعية جديدة إذ لم يعد الأمر يتعلق بتجمعات وعلاقات الأقارب من داخل الأسرة أو القبيلة، بل أيضا بأولئك الذين يعيشون معه في حيز القرية، والمدينة، وأيضا بأولئك الذين يشتركون معه في الخضوع لنفس النظام السياسي بعد التحول إلى حياة الاستقرار والتخلي عن حياة التنقل بحثا عن الغذاء، وبعد نشوء الدول والممالك فيما بعد.

لقد نشأ عن حياة الاجتماع في المدينة[1] أنواع جديدة من الأنشطة المتعلقة بتحقيق متطلبات الحياة، مثل الغذاء، والحاجات البشرية الأخرى: الأمن والتعليم والقضاء والسياسة ... لذلك ظهرت أدوات وقواعد تؤسس لتنظيم الإنتاج والتبادل التجاري (النقود والأسواق)، وتنظيم النشاط المرتبط بممارسة تلك الأنشطة التجارية والإنتاجية الحرفية، وقواعد جديدة لتقسيم العمل وشروط ممارسته، والتحكم فيه وفي العلاقات التي تنجم عنه في ظل ذلك، وتلك العلاقات التي تنجم عن التشارك في فضاء اجتماعي واحد لفض النزاعات ومعالجة نتائج الخصومات والاختلافات.

ونشأ عن الحياة في ظل الكيانات السياسية الناشئة بمختلف أشكالها (دولة المدينة- مملكة، إمبراطورية...) أنواع جديدة من القواعد التي تؤسس لعلاقات القوة، والخضوع (السلطة) وتنظمها في أشكال وعادات تنظم الحياة الاجتماعية، وأشكال من البناءات الإجتماعية الجديدة التي تستجيب لمتطلبات تلك الظروف: مختلف تنظيمات الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية ذات الصلة بوجود المؤسسة السياسية(الدولة)، مثل الجيش والهيئات الاقتصادية التابعة للدولة (مؤسسات جباية الضرائب، والنظام البيروقراطي العام الذي ينظم ويتحكم في إدارة كل ذلك)، إضافة إلى ما يتطلبه كل ذلك من أجهزة وتنظيمات مساعدة، ومكملة لأداء تلك المؤسسات لوظائفها، وقد عرف العصر الصناعي الذي عرفته البشرية ومنذ بداية القرن الـ 19م توسعا في الاتجاه نحو تطوير وبناء الأنظمة المؤسسية، وتخصيص النشاط الإنساني وتأسيس الأجهزة والتنظيمات التي تستوعب وتستجيب لمتطلبات ذلك التخصيص وحاجاته[2] ..

ثانيا/ المؤسسات الاجتماعية موضوع دراسة في علم الاجتماع:

حسب قاموس كمبريدج لعلم الاجتماع[3]. فإن أقسام علم الاجتماع كانت تقليديا تقدم محاضرات تحت مسمى "النظرية الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية"، بما يشير إلى أن علم الاجتماع منذ أن أصبح فرعا للدراسة الجامعية كان يدرس المؤسسات الأساسية التي تشكل ما نسميه المجتمع.

ومن المعلوم أن التفكير الاجتماعي على اختلاف اتجاهاته - وحتى قبل ظهور مصطلح علم الاجتماع في القرن التاسع عشر- كان يهتم بآليات التأسيس الاجتماعي للأطر السلوكية الأخلاقية والسياسية والاقتصادية؛ وحتى إن كان في الغالب يتناولها من وجهة نظر تحاول البحث عن آليات التأسيس التي تعتبر مطلوبة من وجهة نظر معيارية أو مثالية "دينية وأخلاقية عامة أو سياسية خاصة ..." لأجل إصلاح أو تجاوز واقع يعتبر غير مُرضي من وجهة نظر أخلاقية أو سياسية أو اقتصادية ..، وأيضا حتى إن كان الكثير من المفكرين في هذا المجال قد انطلقوا من منطلقات تؤكد ضرورة تغيير الواقع المؤسسي الموجود لصالح

---

[1]- حول المدينة وظروف ظهورها وتطورها والتغيرات المؤسسية التي رافقت ونتجت عن التحول إلى الحياة المدينية انظر مثلا:
ممفورد، لويس. المدينة على مر العصور: أصلها وتطورها ومستقبلها، إشراف ومراجعة ابراهيم صبحي، المركز القومي للترجمة، القاهرة- مصر، 2016 (الجزء الأول والثاني). وأيضا: الحسيني، السيد. المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، سلسلة علم الاجتماع المعاصر: العدد السابع والثلاثون، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط 02، 1981.
وأنظر أيضا: فارب، بيتر. بنو الانسان، ترجمة زهير الكرمي، عالم المعرفة 67، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يوليو 1983.

[2]- حول مسألة التنظيم والإدارة الاقتصادية وتطورها يمكن الرجوع إلى: روث، وليم. تطور نظرية الادارة منذ ما قبل اختراع " وات Watt" للآلة البخارية إلى ما بعد تكنولوجيا " الروبوت Robot" وعصر المعلومات، ترجمة عبد الحكيم الخزامي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ط 01، 2001

[3]- أنظر: Turner, Bryan, S، مرجع سابق. مادة: "INSTITUTIONS"

واقع مؤسسي متصور، فإنه لا يكاد يوجد من هؤلاء من فَكّر في وجود أطر للحياة بعيدا عن المؤسسات الاجتماعية سواء الموجودة أو التي يُرادُ لها أن توجد.

وحتى بدايات علم الاجتماع الحديث في القرن التاسع عشر الميلادي مع **أوجست كونت** كان هناك تركيز على أهمية مساهمة هذا العلم في إصلاح الأوضاع الاجتماعية المؤسسية، وفي إعادة تنظيم المجتمع؛ بعد أن أصلحت العلوم الطبيعية أوضاع الإنسان المادية، أو على الأقل خلصته من الكثير من المشكلات ذات العلاقة بطرق وآليات إخضاع الطبيعة المادية لمتطلبات حاجاته المختلفة؟.

ورغم أن الكثير من الرؤى قد ظهرت فيما بعد لتتجه بالاهتمام بالجوانب الفردية للحياة الاجتماعية، فإن علم الاجتماع لم يُبعد المؤسسات الاجتماعية من دائرة اهتمامه. كما سنرى فيما بعد خلال عرض مقاربات بعض علماء الاجتماع في هذا المجال وهو الجانب الذي سيبين أيضا مختلف أوجه الصلة بين علم الاجتماع والمؤسسات الاجتماعية.

ولما تأسس علم الاجتماع كتخصص أكاديمي استمر اهتمامه أيضا بالمؤسسات الاجتماعية؛ لكن بشكل أكثر تحديدا من خلال محاولات وضع قواعد المقاربة السوسيولوجية التي تؤسس للمجتمع واستقرار بنائه(من خلال محاولة دوركايم[4] خصوصا التي تؤكد على أن المؤسسات الاجتماعية هي موضوع علم الاجتماع)، وفيما بعد ظهر اتجاه إلى تخصص البحث السوسيولوجي في المؤسسات الصناعية في بدايات القرن العشرين الميلادي نظرا لمكانتها وحاجتها للتكيف وعمليات وهياكل التنظيم الاجتماعي لأجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، من خلال علم الاجتماع الصناعي، ثم علم اجتماع التنظيم الذي وسع من مجال اهتمامه ليشمل مؤسسات وتنظيمات غير صناعية(جامعات، وشركات تامين وبنوك ..)، ثم علم اجتماع العمل خلال الخمسينات من القرن العشرين الميلادي الذي حاول الاهتمام بمحددات ومشاكل تنظيم العمل في المؤسسات المعاصرة باعتباره مظهر لمظاهر التحول الاجتماعي للمجتمع ما بعد الصناعي ونتائجه، ثم علم اجتماع المؤسسات الذي اهتم بالمؤسسات كتعبير عن وجود اجتماعي يحتاج إلى فهم شروط ومتطلبات وعوائق تأسيسه، واستقراره كي يؤدي ما ينتظر منه، وكي يستوعب داخله ما يؤدي الى تغيره وتكيفه، ومعرفة مشاكله وآفاق تحقيق أهدافه.

ثالثا/ موضوع ومجال علم اجتماع المؤسسات: تشير تورناي[5] في مقدمة كتابها "علم اجتماع المؤسسات" إلى أن من ضمن اهتمامات هذا المجال المعرفي من علم الاجتماع **ليس المؤسسة في حد ذاتها بل عملية المأسسة الاجتماعية**، والأطر الجماعية، ولا شك أن عملية مثل هذه تتعلق بشكل كبير **بآليات وضع القواعد والأهداف الاجتماعية وتحديد أطرها التي تعمل على ضبطها وتنظيمها وتعليمها ونشرها** بين افراد المجتمع وترسيخها، ويبحث علم اجتماع المؤسسات من هذا المنطلق ضمن مجال فهم وتفسير أو تحديد شروط وآليات تلك العملية الاجتماعية "المأْسَسَة"، وطبيعة تأثيرها على البناء الاجتماعي ووظائفه أكثر من اهتمامه بالهياكل الاجتماعية الناتجة عن عملية التأسيس الاجتماعي. وهو يهتم حسب تورناي[6] بطرق العمل

---

[4]– سيتم مناقشة ذلك في محور لاحق.

[5]- Tournay, Virginie . Introduction: La sociologie des institutions : Une sociologie processuelle, Dans Sociologie des institutions (2011), pages 3 à 8, **Cairn.info**. on Web: https://www.cairn.info/sociologie-des-institutions--9782130585565-page-3.html

[6] - أنظر:

Marie-Carmen Garcia., op. cit.

الجماعي المستمر لتشكيل وتكوين الجماعات والتجمعات الاجتماعية الكلية، وتعيين المتطلبات الجماعية، **على مستويين**: الأول **تقييم النهج العملي** "البراجماتي" للمؤسسة باعتبارها عملية اجتماعية(كلية)؛ **والثاني: تطوير الأسس** التي يقوم عليها علم اجتماع المؤسسات، باعتباره **علم اجتماع "العيش معا"** في المجتمع، و**دراسة للروابط الوثيقة** التي يتم نسجها بين الأفراد في ذلك المجتمع. ولا شك أن ذلك يحتاج أيضا إلى الاهتمام بدراسة نماذج وآليات التنظيم التي يتم الاعتماد عليها، في حالات تغيرها، والقواعد والقيم والمعايير التي تنشأ عنها، وتساهم في توجيه الأسس والأهداف والافراد والجماعات التي تتشكل منها، وتعتمد عليها في تحقيق استمرارها واستقرارها، واستقرار الكيانات الاجتماعية التي تنشأ عنها وفيها.